

مصالح مشتركة من دائرة معسكر السلام فى اسرائيل بحيث تكون بمثابة مصالح تساند استقرار الامن والسلام فى المنطقة ولاتجيز الاعتداء على الاراضى وهدم البيوت واخراج السكان من منازلهم وتتماشى ايضا مع افكار التعاون الدولي الاقصادى الذى يساند تفكير التعاون السلمى.

كما تستند ايضا الى قانون اصدره الكونجرس الامريكى تنشئ بموجبه منطقة تجارة حرة امريكية - اسرائيلية يشجع دولا عربية اخرى على التعامل مع اسرائيل فى اطار عملية السلام بان ترفع الرسوم الجمركية على صادرات تتدفق عليها وتصنع بمكونات اغلبها من دولة المنشأ مضافا اليها مكون منشأ اسرائيل.

ويضيف السفير جمال بيومي أن فكرة الكويز فى اطار عملية السلام مفهومة لكنها تصبح استفزازية اذا انتزعت خارج نطاق عملية السلام أو استمرت دون أن تخدمها لانها اقتصادية تسيء للعلاقات وتحصد الاستفزازات الدولية. وفى هذا الصدد .. لو أمكننا صنع قطعة ملابس

بمكونات مصرية مع اضافات لدول عربية ذات علاقة ممتازة مع الولايات المتحدة لانها تحظى بالاعفاء الجمركى الامريكى .. فهل يعنى ذلك ان مصر مستقبلا تفضل مكونات اسرائيلية على العربية ؟ ولو أننا نجحنا من خلال الصناعة المصرية من تصنيع قطعة ملابس بمكونات مصرية ١٠٠ ٪ فانها لن تحظى بالاعفاء الجمركى الامريكى إلا اذا استبدلنا المكونات المصرية بمكونات اسرائيلية نكون لذلك قد قبلنا أن نوقع على مستند رسمى دولي يفضل الصناعة الاسرائيلية على المصرية ، وكل هذا يمكن أن يقبل ان كان له ثمن ومردود واضح على عملية السلام وليس على جيوب المستفيدين من الاتفاقية من المصنعين ورجال الاعمال.

ويشير السفير بيومي الي أن هناك فارقا بين الاسلوب الامريكى من خلال الكويز والاسلوب من خلال الاطار الاوروبى المتوسطى الذى يشجع التعاون الاقليمى ويقبل وجود مكونات مشتركة من الدول الـ ١٢ فيه منها ٨ دول عربية بالاضافة الي تركيا وقبرص ومالطا واسرائيل أى وضع الاطار الاوروبى اسرائيل فى طرف مساو مع كل الاطراف ، أما الطرح الامريكى يعلنها صراحة ان الصناعة الاسرائيلية تأتي فى المرتبة الاولى ثم الصناعات العربية ، وكل هذا ايضا يمكن أن يقبل فى اطار عملية السلام وليس من اجل صفقات «يلهفها» بعض الأفراد!

أما سعيد الالفى رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب فيرفض مبدأ «تسييس» الاقتصاد مشيرا الي أن «ألد» «عدوين» على المستوى العالمى هما الولايات المتحدة الامريكية والصين ورغم هذا تتمتع الصين بميزة أنها افضل شريك تجارى لأمريكا.

الاتفاقية جاءت انطلاقا من عدة اعتبارات .
■ ان هذه المبادرة تتسق مع أولويات التنمية فى مصر ومن المتوقع أن تعطى دفعة ملحوظة لصادراتنا من المنسوجات والملابس الجاهزة التى تعد من اهم صادرات مصر الصناعية خاصة أن هذه الصناعة تستوعب نحو (مليون عامل).

■ أن السوق الامريكى يعتبر السوق الأول للصادرات المصرية من المنسوجات والملابس

الجاهزة حيث تستوعب نحو ٤٠٪ من صادرات مصر.

■ ان الغاء الحصص الكمية التى كانت تتمتع بها مصر فى السوق الامريكى منذ أول يناير ٢٠٠٥ من شأنه أن يعرض صادراتنا الي السوق الامريكى لمنافسة حادة من الدول الآسيوية تنعكس بالسلب على حجم هذه الصادرات وتؤثر على الصناعة.

■ ان هذه المناطق تسمح بحرية دخول الصادرات المصرية الي السوق الامريكى فورا دون الانتظار حتى انتهاء المفاوضات حول اتفاق التجارة الحرة بين البلدين الذى يمكن أن يستغرق مايزيد على سنتين.

ومما لاشك فيه أن لكل طرف من الاطراف فائدة ينتظرها من الاتفاقية فاسرائيل من جانبها تتوقع أن ترتفع الصادرات الاسرائيلية لمصر بمقدار ٥٠ مليون دولار فى اول عام بعد تنفيذ الاتفاقية والمعروف انه منذ بدء الانتفاضة فى عام ٢٠٠٠

انخفضت التجارة بين البلدين الي ٢٥ مليون دولار وكانت تدور فى السنوات السابقة عليها حول الـ ٤٠ مليون دولار.

والولايات المتحدة الامريكية من جانبها ترى فى تلك الاتفاقية فرصة لزيادة التعاون الاقليمى فى المنطقة .

هذه هى الاجواء والخلفيات التى دارت حولها الاتفاقية اما على المستوى المحلى وتحديدا فى داخل الأوساط الصناعية والاقتصادية فقد اختلفت ردود افعال المنتجين والمصدرين مابين مؤيد وبشدة للاتفاقية وما بين معارض لها تماما وسابين مؤيد بتحفظات .. وفيما يلى بعض تلك الآراء..

يؤكد السفير جمال بيومي امين عام اتحاد المستثمرين العرب أن المناطق الصناعية المؤهلة طرح امريكى مقصود به مساندة التعاون الاقليمى من أجل السلام ، وهذا يتماشى مع الفكرة الاصلية لمبادرة السلام المصرية - الاسرائيلية التى تستند الي إيجاد



توجه الي السوق الامريكى؟ وكم عدد المصدرين الي امريكا؟.. فهناك اسواق عديدة تتوجه اليها الصادرات المصرية مثل السوق الافريقي والاوروبي والعربي يجب الاستفادة منها.

ويضيف: الكويز قد تفيد بعض القطاعات الصناعية مثل المنسوجات والملابس الجاهزة لكنها لن تفيد قطاعات اخري فأمام الصناعة المصرية تحديات جسيمة تستدعي النظر اليها للوصول الي الكفاءة الصناعية التي تفرض المنتجات الوطنية بلا وسطاء وعلينا ان نشجع الصناعة الوطنية واذا وجدت بعض القطاعات «الملاذ» في الكويز فسيكون التأثير محدودا.

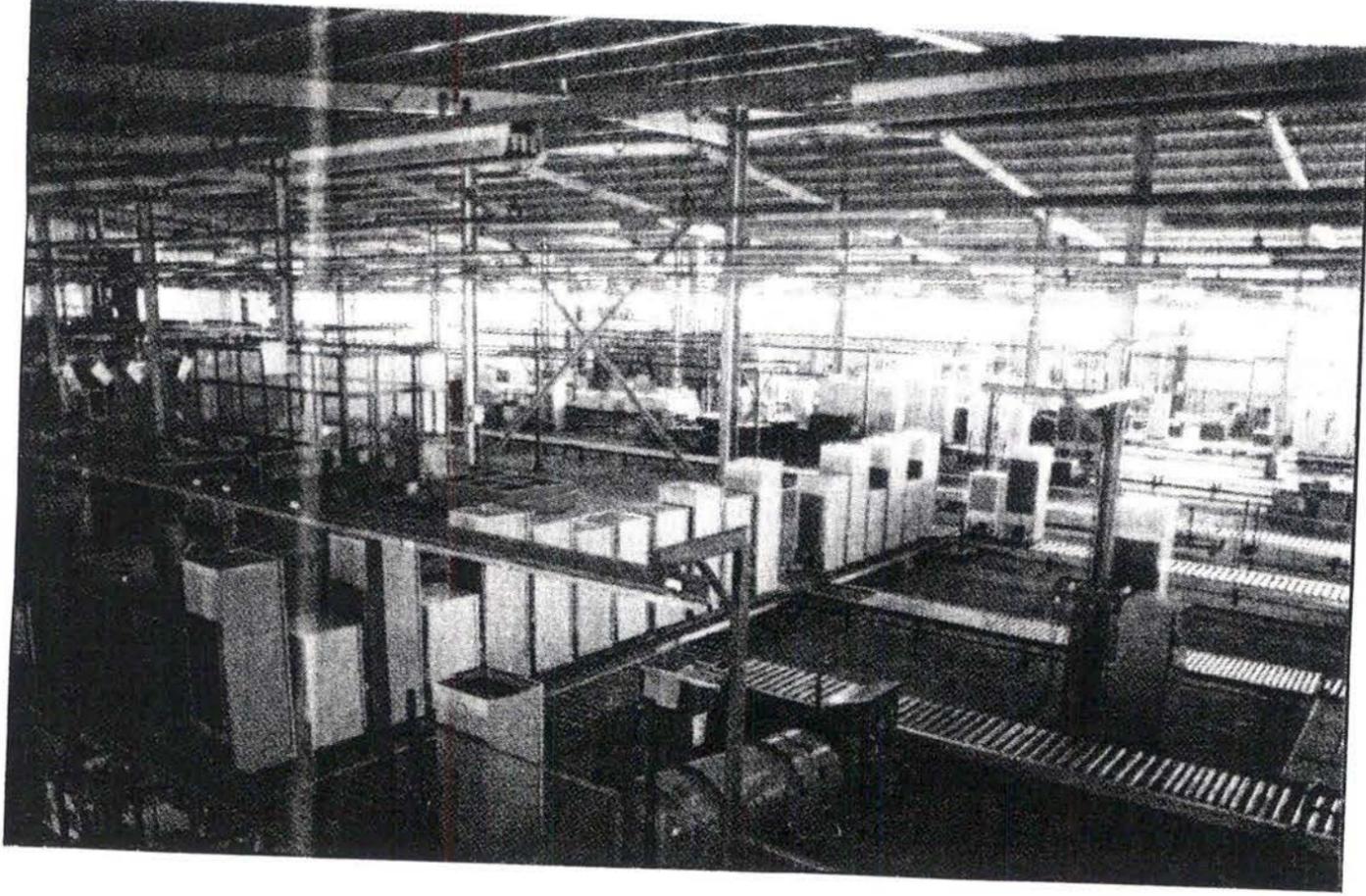
اما محمد المصري نائب رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية فيرى ضرورة النظر الي الكويز من الناحية الاقتصادية وتأثيراتها الايجابية علي الصناعة المصرية وفتح فرص عمل جديدة وفرص تصديرية .
ويضيف: سياسة التطبيع موجودة اصلا، فلماذا التخوف خاصة وان الاتفاقية ستؤدي بالمنتجات المصرية الي السوق الامريكى بلا جمارك او شروط، المهم تشغيل الايدي المصرية وتحسين مستوي الدخل وزيادة الصادرات ومنها توفير مالا يقل عن ١٠٠ الف فرصة عمل في قطاع المنسوجات فقط. كما اننا اعطينا فرصا عديدة لدول اخري لتنمية صادراتنا ولم تنجح وعلينا ان ننظر الي النتائج الايجابية علي الاقتصاد الاردني بعد تطبيق الاتفاقية وزيادة الصادرات بما لا يقل عن ٧٠٠ مليون دولار مبدئيا.
يشبه محمد المصري «الكويز» «بالفضائيات» مشيرا الي ان من يعترض عليها يمكنه الا يدخل فيها ولا يفكر فيها ومن يريد ان يتحمل العواقب.

ويروى هذه القصة فيقول سألت احد رجال الكونجرس الامريكى ذات مرة لماذا تتفق امريكا مع الصين تجاريا وتختلف سياسيا ؟ فاجاب عضو

الكونجرس : «من مصلحة الولايات المتحدة الامريكية الإبقاء علي العلاقات التجارية مع الصين بل وتدعيمها لخدمة اغراض السياسية والاحتفاظ بالموقع الاقوى».
لذلك يؤكد الألفي «لا يجب أن تتحكم العواطف في الاقتصاد» لأن الماكينة تحب الماكينة وهناك العديد من الدول العربية تتأثر بعلاقاتها التجارية مع مصر بشكل سيء ليؤدي احيانا الي نسبة توقف في العلاقات التجارية بين الدولتين من منطلق شيوع المصلحة بين الدول يؤكد الألفي أنا مع أى إجراء يأتي بالنفع والمصلحة علي مصر لحل مشاكل البطالة التي تصرخ منها كل دوائر مجلس الشعب بلا استثناء ويطلب بأن ترتفع معدلات «التجويد» في الصناعة الوطنية لفتح علاقات ومجالات تجارية مع الدول كافة وليس الاستئثار باسواق اسمها قوى والنتيجة صفرا!
وفي اتجاه اخر مخالف يري محمد ابوالعينين - رجل الأعمال ورئيس لجنة الاسكان بمجلس الشعب:

انه - كما يقول - من العيب ان نتخذ وسطاء لادخالنا الاسواق العالمية لان مكانة مصر تجاريا يجب ان تأتي بجهود وطنية خالصة ..

ويستمر ابوالعينين في فتح النيران علي الكويز قائلا: علي المنتج المصري ان يدخل الي السوق العالمي «مرفوع الرأس» قويا بلا سند من خلال جودته ومميزاته السعرية والقدرة التنافسية واختيار الوكلاء الجيدين والعديد من المحاور الاخرى.
ويتساءل ابوالعينين: هل كل الصادرات المصرية



ان تمنح الحكومة الامريكية افضلية للمستورد لديها الذي يتعامل في اطار الكويز وربما تخفض الرسوم الجمركية.

ويؤكد شتا ان الحصص الامريكية سوف تلغي اعتبارا من يناير ٢٠٠٥ وسوف يفتح باب المنافسة تماما وعلينا ان ننتبه الي النتائج الايجابية التي حظيت بها الاردن عقب تطبيق الاتفاقية لذلك فالكويز

اتفاقية مطلوبة في الوقت الحالي فليس هناك ادني شك في ان جميع المصريين لديهم اتجاه معارض للسياسة الاسرائيلية في المنطقة لكن الامور الاقتصادية لاتؤخذ بالعواطف.

ويشير شتا الي ان اختيار قطاع الملابس الجاهزة جاء لان مصر لها تاريخ طويل في هذه الصناعة وتمثل اكبر ارقام الصادرات بالنسبة للصناعات غير التقليدية ويمكن ان تتسع رأسيا وتحقق ارقاما تصديرية افضل مع توافر مكونات اسرائيلية في مجال صناعة الملابس الجاهزة وكذلك يتسم السوق الامريكي بارتفاع نسبة استهلاكية للمنسوجات بالتالي فإن اختيار قطاع المنسوجات يعد اختيارا صحيحا.

واخيرا يري عادل العزبي نائب رئيس الشعبة العامة للمصدرين واحد مصنعي الملابس الجاهزة اننا في حاجة للاحتفاظ بالشريحة التصديرية التي احتلتها مصر في الاسواق العالمية وفي قطاع المنسوجات تحديدا حيث تصدر مصر ٤٢٪ من صادراتها النسيجية الي الولايات المتحدة الامريكية و٢٨٪ الي الاتحاد الاوروبي و٢٠٪ الي الدول الاخرى ومع انتهاء نظام الحصص في يناير ٢٠٠٥ سوف

كما يمكن تشبيه الاعتراضات عليها حاليا بالاعتراضات التي شهدتها اتفاقية السلام سنة ١٩٧٩ والتي يطالب بها الآن ويتطلع الي عقد مثلها من كان يعترض عليها في ذلك الوقت لهذا يجب

تغليب المصلحة العامة ومصلحة الاقتصاد المصري بالتركيز علي كل ما يجلب دولارا الي مصر لمحاربة البطالة والفقر ودفع معدلات التنمية. ويلفت الانتباه الي ان «الكويز» لن تعترف الا بالمنتج

المصري الجيد ذي الميزة السعرية التنافسية ولن تخضع المسألة للعواطف والاهواء كما يظن البعض. يوضح هلال شتا رئيس شعبة المصدرين بغرفة القاهرة التجارية ان الهدف من «الكويز» جذب

استثمارات جديدة باعتبارها فرصة تنمية الصادرات وتوفير فرص عمل جديدة خاصة وان معظم الاتفاقيات التجارية التي وقعتها مصر مع العديد من الدول لم تأت بنتائج ايجابية بعد ان مال الميزان التجاري لصالح هذه الدول واستوردنا اكثر مما صدرنا وبالتالي خسائر علي مصر ومنها الخسائر الجمركية ودخلت الارباح في جيوب المصدرين مع ارتفاع الاسعار.

ويضيف هلال شتا ليس بالضرورة ان يكون للكويز عائد سريع وكبير طالما لم تكتمل العوامل التي تنمي صادراتنا فلا بد من وجود منظومة متكاملة تدفع صادرات الملابس الجاهزة لان السوق الامريكي الذي سيوجه اليها صادرات الملابس الجاهزة ليس حكوميا وانما افراد قطاع خاص في الاغلب ورغم ذلك يمكن



السفير جمال بيومي



محمد المصري



محمد أبو العينين



عادل العزبي



سعيد الأنفي



هلال شتا

عليه عملينا التجهيز والطباعة حتي تمنح شهادة منشأ اوروبية كما لا تتفق الخامة المصرية حاليا مع احتياجات ومتطلبات السوق الامريكى ولم تنجح المصانع المصرية في تصنيع الخامة المطلوبة.

وبلغة الارقام يقول العزبي: بلغت حجم صادرات المنسوجات المصرية في عام ٢٠٠١ مليارا و ٢٤٠ مليوناً وفي عام ٢٠٠٢ بلغت مليارا و ٢١٩ مليوناً ، وبلغت مليارا و ٢٩٠ مليوناً في ٢٠٠٣ مقابل ٧٤٨ مليون دولار واردات نسيجية في ٢٠٠١ و ٦٣٦ مليون دولار في ٢٠٠٢ و ٨٩٥ مليوناً في ٢٠٠٣ وخلال التسعة شهور الاولى من ٢٠٠٤ بلغت قيمة الواردات المصرية الي الولايات المتحدة الامريكية فقط ١,٧ مليون دولار مقابل ١٦٩ مليون دولار صادرات اليها.

وهذه الايام - يضيف - تكشف عن مدى الاحتياج لتفعيل تجارة المنسوجات ودفعها حتي لاتفقد اسواقها رغم ان نصيب الفرد في مصر من التجارة الدولية في المنسوجات لايتعدى ٣٥٪.

ويؤكد عادل العزبي ان الكويز مطلوبة حتى لانفقد سوق صادرات المنسوجات الي الولايات المتحدة الامريكية، مشيرا الي ان السياسة التجارية الامريكية تسعى الي التوسع فى نظام الالغاءات الجمركية

والوصول بها الي نسبة زيرو - زيرو، ومن المتوقع ان تتضاعف صادرات المنسوجات المصرية الي امريكا خلال سنتين من توقيع الاتفاقية خاصة وان السوق الامريكى شره ويلتهم كميات كبيرة من الصنف الواحد بما لايقبل عن ١٢ الف قطعة، كما ان صناعة المنسوجات المصرية سوف تدفع نفسها فى اتجاه

تدخل الصادرات النسيجية المصرية منافسة شرسة مع مثيلاتها في الدول النامية بخلاف الصين التي اصبحت تحتل ٥٥٪ من اجمالي واردات سوق المنسوجات والملابس الامريكى بقيمة ٢٧ مليار دولار تقريبا مقابل ٢٨٠ مليون دولار فقط للمنسوجات

المصرية وسوف تصدر «الطلبية الاخيرة» بنظام الحصص الي السوق الامريكى في ٥ يناير القادم وبالتالي اذا لم تطبق مصر اتفاقية الكويز سوف يتجه السوق الامريكى الي دول اخري وبخاصة الاردن.

ويستبعد العزبي ان ينجح السوق في استيعاب صادرات المنسوجات والملابس المصرية حيث تفتقر الصناعة المصرية الي الموضة والموديلات المبتكرة وتكتفي «بالقص والخياطة» وهذا الاسلوب لن يجدي

سعر الغزل المصري عن مثيله في الاسواق بنحو ٤٠٪ عن السعر العالمي. واتفاقية المشاركة الاوروبية تشترط ان يكون الغزل المستخدم مصرياً تجري

مع الاتحاد الاورويى او في ظل الكويز. واذا استمر الحال في صناعة المنسوجات لن نتمكن من تصدير سوي «التي شيرت» والمفروشات والسجاد وكذلك يرتفع

للاتفاقيات التجارية الدولية.
ففي دراسة اجريت حول مستقبل الصادرات
المصرية من المنسوجات والملابس الجاهزة
في ظل القواعد الجديدة للتجارة العالمية وجد

انه وفقا لما قاله المنتجون والمصدرون فان
اهم القيود التي ترفع من تكلفة الانتاج وتحد
من القدرة على التصدير والمنافسة في
الاسواق العالمية هي التعريفات الجمركية على
مستلزمات الانتاج وتعقد نظم الاسترداد
الضريبي اضافة الى قصور التمويل وتعقد
اجراءات التصدير واخيرا مشاكل التسويق
والتأمين على الصادرات.
واذا كانت الحكومة قد حلت مؤخرا مشكلة
التعريفات الجمركية على مستلزمات الانتاج
وان كانت
مازالت تعاني بعض التشوهات فان بقية
المشاكل والعوائق مازالت قائمة وهذا ما
يستلزم البحث والدراسة وسرعة الحل.

شارك في التحقيق : أحمد صالح

شهيرة الرافعي

الجودة والتحديث والتطوير وتدريب العمالة.
اما عن نسبة المكون الاسرائيلي ١١,٧٪ فيقول
عنها العزبي انها نسبة معقولة ثم تنخفض الى ٩٪
ولن تكون درجة استفادة الاقتصاد الاسرائيلي كبيرة
مثلما سوف يستفيد الاقتصاد المصري في حين بدأت
الاتفاقية مع الاردن بنسبة مكون اسرائيلي ١٥٪.

تبقى كلمة في النهاية انه اذا كانت الاتفاقية
تسهل وتزيد من فرص دخول الصادرات
المصرية من المنسوجات والملابس الجاهز الى
السوق الامريكية فان ذلك يجب الا يجعلنا
نغفل او نتناسى او نتجاهل أن تطوير
وتحديث هذا القطاع الهام مازال قضية لم
تطرح بالقدر الكافي ولم توضع لها الخطوات
التنفيذية ويجب ايضا الان ننتسى ان صناعة
المنسوجات والملابس الجاهزة ليست فقط في
المناطق الصناعية المؤهلة التي سيتم
اختيارها وفقا للاتفاقية وانما هي تلك
الصناعة الضيقة المتوارثة المترامية في كثير
من انحاء مصر والتي تحتاج الى من يأخذ
بيدها هي الاخرى للنهوض ولايجاد اسواق
خارجية بل حتى للصمود في السوق المحلي
بعدها تفتح الابواب وتزال الحواجز وفقا